الغربية، خلال سنوات الاحتلال العجاف، بنسبة ٥ بالمئة تقريباً وفي قطاع غزة بنسبة ٢٢ بالمئة، يعود الى تدهور القطاع الزراعي نتيجة ممارسات اسرائيلية تعسفية عديدة، كان من بينها اغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية الاسرائيلية، المدعومة من قبل الحكومة والتي لا تستطيع المنتجات المحلية منافستها لارتفاع كلفة الانتاج في المناطق المحتلة وعدم توفر الدعم لها، الى درجة ان وصل حجم ما استوردته الضفة والقطاع من منتجات زراعية العام ١٩٨٢، الى ٢٢,٤ بالمئة من حجم المنتجات الزراعية في هذه المناطق[٦]، وان ٥٩,٩ بالمئة من استهلاك الضفة الغربية والقطاع من الفواكه و٢٦,٢ بالمئة من استهلاكها للخضار يستورد من اسرائيل[٧].

الجدول الرقم ٣

المحاصيل الزراعية في الضفة الغربية (١٩٦١ ـ ١٩٨٢)[١]

(بآلاف الاطنان)

المحصول	معدل ١٩٦١ ـ ١٩٦٦	معدل ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	معدل ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	التغيير بين ١٩٦١ ـ ١٩٨٢
حبوب	٦٥,٩	٤٧,٥	٣٦,٣	٤٥٪ –
خضروات	١٢٨,٨	١٠٥,٥	١٥٧,١	٢١,٩٪ +
بطيخ وشمام	٧٠,٠	٧,٦	٢٤,٠	٦٥,٧٪ –
حمضيات	٢٣,٥	٥٠,٨	٧٦,٦	٢٢٥,٩٪ +
زيتون	٤٣,٨	٤٢,٨	٧٠,٤	٦٠,٧٪ +
فواكه أخرى	٦٧,٤	٦١,٢	٩٣,٠	٣٧,٩٪ +

(١) الجدول مشتق من:

Awartani, Hisham; *West Bank Agriculture: A New Outlook*, Nablus: Al - Najah National University, 1978, p. 12, and *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.*, p.787.

والنشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، الرقم ٣، ١٩٨٢، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، ١٩٨٢، ص ٥٩.

ومن الممارسات الاسرائيلية الأخرى مصادرة الاراضي واغلاقها. وهو السلاح الاخطر في محاربة الانسان الفلسطيني، وسنتطرق اليه بتفصيل اكثر عند تناول الاستيطان ومصادرة الاراضي. ومن الممارسات، أيضاً، وضع حد لوصول الدعم الى الداخل، ومنع واعاقة العمل التعاوني وتشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية، وفرض الحظر على زراعة انواع معينة من المنتجات الزراعية، وحظر زرع الاشتال للخضار والاشجار والتحكم بتوزيع البذور والاشتال، والتحكم بعملية التسويق الزراعي الى الخارج، ووضع اليد على مصادر المياه ومصادرة ما يزيد على ٨٠ بالمئة منها ووضعها تحت تصرف المستوطنين الاسرائيليين وتسريبها للاستهلاك داخل اسرائيل، وتقليص خدمات المستشارين الزراعيين الرسميين بشكل كبير، والتحكم بتربية الماشية والانتاج الحيواني من خلال منع الماشية من الرعي في مساحات واسعة من